ليكن الرد على اغلاق المكاتب الغاء اتفاق عمان ونهجه

الترحيب الذي قابلت به الاوساط الاسرائيلية قرار الاردني ، باغلاق مكاتب حركة فتح في عمان بكلي، في دائه، للكشف عن الابعاد السياسية لهذا القرار ، وعن توقعات هؤلاء المرحبين بتصريح "المسيرة السلمية" محمودهم !

ولقد سارعت اوساط "واضحي السياسة" الاسرائيلية، على حد تعبير صحيفة "جيروزلم بوست" الاسرائيلية الى البحث فيما يمكن ان تتخذه الحكومة الاسرائيلية من قرارات تدعم القرار الاردني في الاراضي المحتلة . وذكرت هؤلاء من بين ما يفكر به "واضحو السياسة" المحتلة : التعيين الفوري لرؤساء لجان بلدية في رام الله والبيرة والخليل، ومعاملة اشد قسوة لمؤيدي منظمة التحرير ، ورقابة اكثر صرامة على المحطة المؤيدة للمنظمة . وقالت ايضا ان "واضحي السياسة" هؤلاء عقدوا اجتماعات طارئة على مدى يومين كاملين !

ان هذا "التجاوب" الاسرائيلي مع القرار الاردني الخاص باغلاق مكاتب فتح في عمان يدفع الى ان خطوة الاغلاق خطوة تصعيدية في سلسلة الاجراءات الرامية الى تهيئة اوضاع ملائمة لتمرير مشروع الحكم الاداري الذاتي، او على الاصح ،اعطاء "التعاون" صفة "السلام الرسمي" على حد تعبير اسحق شامير ، نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية .

ولهذا يخطئ من يظن ان خطوة اغلاق المكاتب كانت مجرد رد على بيان المجلس الثوري لحركة فتح، او انها تعبير عن موقف ضد حركة فتح نفسها .

ان هذه الخطوة تعني، بالمفهوم السياسي، ان حكومة عمان تريد التفاوض مع اسرائيل على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ وبدون اية ضمانات لانسحاب اسرائيلي من كافة الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، وبمشاركة عناصر فلسطينية تقبل بما لم تقبل به كافة الفصائل الفلسطينية المنتمية الى منظمة التحرير . اي انها، بعبارات اخرى، تريد اقامة قيادة بديلة تحتفظ باسم منظمة التحرير . وهو ما يؤكده الابقاء على مكاتب في عمان تحمل هذا الاسم وان كانت، قطعا، لا تعبر عن مضمونه ولا تمثله .

ومن الغريب ان هناك من لا يريد ان يرى الوقائع . ويفضل ان ينظر لاجراء اغلاق المكاتب منفصلا عن مجموع الخطوات التي سبقته ، والتي رافقته في الاراضي المحتلة وخارجها . ويتصور من منطلق مصلحته الطبقية البيروقراطية ، ان كل شيء سيكون على ما يرام اذا ما قبلت القاهرة استضافة هذه المكاتب،او اذا ما استقالت وزارة زيد الرفاعي ، او قام مبارك وصدام بمسعى لدى الملك حسين لاعادة فتحها .

ان هذا البعض يغمض عينه عن "العملية السياسية "الجارية لاقامة قيادة بديلة قبل اغلاق المكاتب والمستمرة بعد الاغلاق . وبدون التذكير بما جرى في السنتين الاخيرتين ، هناك، الان لجان التنسيق التي بوشرفي تشكيلها في عمان للاشراف على المؤسسات الصحية والتعليمية وغيرها في الضفة الغربية . وهناك "خطة التنمية" ، وعروض التعيين الجديدة لرئاسة اللجان البلدية !

ليس المقصود في هذه الظروف الدقيقة تسجيل "نقاط" ضد احد . انما المطلوب استخلاص الاستنتاجات الصحيحة من تجربة "التحرك المشترك" واتفاق عمان . والانطلاق من ذلك بروح المسؤولية الوطنية لاعادة الوحدة الى منظمة التحرير .

لقد اظهرت هذه التجربة حقيقة معروفة لكل الحركات الثورية . وهي ان من المستحيل تحقيق الهدف الوطني بالاعتماد على الامبريالية وبالتحالف مع قوى تابعة لها . كما بينت بجلاء ان المحافظة على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني لا تكون بفك التحالف مع حركة التحرر العربية بل بتعزيز هذا التحالف معها . ويمكن للذين كانوا يطالبون بتعديل ميثاق الجامعة العربية لتكون قراراتها بالاغلبية ان يتصوروا كيف سيكون عليه وضعهم الان في ظل هذا التعديل . لقد كان التعديل موجها ضد الحكومات الوطنية العربية، ولو قبل لكان موجها ضدهم الان !

ولا شك ان التذرع بالمكان لتقديم تنازلات سياسية قد اظهر ان الثمن المطلوب من اصحاب هذه الذريعة اكبر بكثير من قدرتهم على الدفع . وان التمسك بهذه الذريعة يعني الابقاء على الانقسام وخطر التورط في تنازلات جديدة، ومنح المزيد من الفرص للجهات العاملة من اجل اقامة قيادة بديلة لمنظمة التحرير .

واذا كان "الموقع" او "المكان" حاجة لا غنى عنها لمنظمة التحرير . فان تحقيق هذه الحاجة لا يتم بنقل "المكاتب" من بلد الى آخر بل بادخال تعديلات جذرية في البنية واشكال التوجه والنهج تتخلص من جرائمها امنية "الموقع المكتبي" وتزداد امنية "الموقع الكفاحي" . وهو موقع لا يتطلب سوى الثقة بالجماهير والعمل معها وعلى راسها وفي اماكن تواجدها وبالتحسس الكامل لحركة نبضها !

بشير البرغوثي

المهم ان يكون "اغلاق المكاتب" في عمان فاتحة لا غلاق فصل ماساوي في حياة منظمة التحرير وبداية لفتح حوار مخلص لاستعادة الوحدة . واذا كانت القيادة الرسمية للمنظمة قد تذرعت ، في الماضي، بعدم الغاء اتفاق عمان باعتبارات ذاتية تتعلق بالكرامة الشخصية او الفئوية كما قالت، فان هذه الاعتبارات نفسها خصوصا بعد اغلاق المكاتب وطرد عدد من القائمين عليها تملي على هذه القيادة الغاء اتفاق عمان اذا ما ارادت الانسجام مع الذرائع التي كانت تطرحها . وسوف يكون ذلك مخرجا مناسبا من "عقدة" ما كانت تسمية القيادة الرسمية "شروطا مسبقة" حينما كان الاخرون يطالبونها بالغاء اتفاق عمان كمقدمة لبدء حوار لاستعادة الوحدة . وهي تستطيع الان الغاء هذا الاتفاق ردا على اغلاق مكاتبها وطرد عدد من قادتها .

اخطارات بالهدم لسكان «الشيخ عجلين» في غزة

التشرد يتهدد عشرات المواطنين

تقرير ـ حازم / غزة

تلقت عشر عائلات تقطن في جنوب معسكر الجيش الساحلي بغزة (جنوب قصر الحاكم سابقا) اخطارات تفيد بنية السلطات الاسرائيلية وضع اليد على الاراضي التي يقيمون فوقها، والتي مكنوها منذ عام ١٩٤٨ . وطلب من هذه العائلات هدم بيوتها حتى موعد اقصاه نهاية شهر يوليو الجاري .

وفيما يلي نص الاخطار :

السيد .....
العنوان .....
الموضوع : طلب رفع اليد عن الاملاك الحكومية

لقد علمت بانك وضعت يدك بدون موافقة قانونية في الارض الواقعة في القطعة رقم .... قسيمة رقم .... والتي قمت بعملها للاغراض..... للسكن.....

نلفت انتباهكم بهذا بان الارض المذكورة هي املاك حكومية ، وان تصرفكم فيها بدون موافقة قانونية تعتبر مخالفة للامر بشان املاك الحكومة (قطاع غزة رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٧٢) .

ان المخالف لهذا الامر يكون عرضة للعقاب لمدة ١٠ سنين او غرامة او بكلتا هاتين العقوبتين معا . وكذلك يسمح للمحاكم ان يقرروا عليك المصروفات التي تشمل اخلاء الارض ويطلب منك بهذا رفع يدك عن الارض واخلائها من كل شيء او انسان لغاية يوم ١٩٨٦/٧/٣١ . واذا لم تنفذ ذلك لغاية الميعاد المذكور اعلاه سوف تخلى الارض من قبلي لاجل حل مشكلة سكناك . اقترح لك بان تنتقل الى مسكن موقت في المكان .. مشروع عامر (اراضي النزلة) .

يطلب منك الحضور الى مكتبي لاجل تكملة وتنظيم موضوع نقلك .

وعلى كل حال عليك اخلاء الارض لغاية الميعاد المذكور اعلاه .

ضابط ركن الاملاك

وتتوزع العائلات المطالبة بهدم بيوتها كما يلي :ـ

اسم رب العائلة	عدد الافراد	عدد الغرف المطلوب هدمها
محمد حسان عبادة ابو عمرة	١١ (٤ زوجتين)	٢
عبد المهدي عودة ابو عمرة	٦	٢
عبد المنعم العبد ابو عمرة	٧ (الاب هو معتقل وحكوم مؤبد)	٢
محمد مرزوق ابو عمرة	٦	٢
سعيد مصلح ابو عمرة	٨	٢
عبد الحميد عودة ابو عمرة	٦	٢
محمد مقبول ابو عمرة	٦	٢
رسمية عواد ابو عمرة	١ (ارملة)	٢
تمام خليل ابو عمرة	١ (ارملة)	٢
السيدة حسن ابو عمرة	١ (ارملة)	٢

هذا وكانت الجرافات الاسرائيلية قد قامت صباح يوم الاثنين ٨٦/٦/١٦ في تمام الساعة الثامنة بهدم ثلاثة بيوت بدون ابلاغ او حتى انذار مسبق بالهدم في نفس المنطقة وهي تخص : عبد الفتاح سليمان ابو عمرة ـ ٧ افراد ـ ٣ غرف ؛ محمد صالح عبد العزيز سلامة ـ ١١ فردا ـ ٤ غرف ؛ حليمة صبحي مصباح الداية ـ ٧ افراد ـ ٢ غرفة

وتجدر الاشارة الى ان ارباب العائلات الثلاثة عشرة المتضررين من هذه الاجراءات ، كلهم عمال في الورش الاسرائيلية ، وبالكاد يوفرون الحد الادنى من الشروط المعيشية لعائلاتهم، ولا يستطيعون اقامة اي بناء، مما يعني القاءهم في العراء .

وكما افاد السيد عبد الفتاح ابو عمرة، فقد تمت عملية الهدم فوق اثاث بيته .

ويفيد المواطنون ان الهدف من عملية الهدم هو توسيع معسكر الجيش من الجهة الجنوبية وفي لقاء مع مراسلنا افادت احدى المواطنات : اننا موجودون هنا منذ اكثر من ثلاثين عاما وقبل معسكر الجيش هذا وحتى قبل كل الناس المتواجدين في هذه المنطقة، والى اين سنرحل بعد ذلك ؟ الا يكفي ما يجرى لنا ؟ وهل ضاقت بهم الدنيا ؟

ويهيب السكان بكل القوى الانسانية وعلى الاخص الصليب الاحمر الدولي ان يتدخل لحمايتهم والابقاء على بيوتهم، هذا مع العلم ان المساحة التي تقوم عليها هذه البيوت لا تتجاوز ستة دونمات .